ارباب العمل ١٠ بالمئة والمستخدمون ٥ بالمئة.

ـ تقوم الحكومة بالتعويض عن الغلاء، وبالطريقة التي تحددها هي، لذوي الاجور والدخل المنخفض ولمن يتلقون راتبا تقاعديا.

ـ ابتداء من شباط (فبراير) ١٩٨٥ وعلى مدى ثلاثة اشهر، يحصل المستخدمون على تخفيض بنسبة ٥ بالمئة من ضريبة الدخل.

ـ يتم تجميد ذلك الجزء من الارباح التي يتقاسمها الشركاء، في اي شركة، او ارباح الاسهم في الشركات التجارية لمدة ثلاثة اشهر بالنسبة لكل السكان.

ـ توضع خطة لمكافحة رأس المال الاسود ولزيادة جباية الضرائب الفعلية.

ـ يحافظ على ربحية التصدير وتقوم الحكومة فورا بدفع الدفعات المستحقة وفقا للصيغة والمستوى اللذين جرى تحديدهما بموافقة وزارتي المالية والتجارة والصناعة وبنك اسرائيل والصناعيين للسنة المالية ١٩٨٤ /١٩٨٥.

ـ يتم تحديث حجم تمويل الصادرات والفائدة على اساس الوضع في ١/١٢/١٩٨٤.

ـ تنفذ الحكومة عملية اصلاح عامة في الضرائب.

وفي هذا الاطار يتم تخفيض نسب ضريبة الدخل (الهستدروت طالبت بان يكون التخفيض بنسبة ٥ بالمئة بمثابة تسوية دائمة) وهذا يشمل الاجراء وذلك من خلال الحوار مع اطراف هذا الاتفاق.

ـ تعلن الحكومة عن ضمان العمالة الكاملة وتتخذ خطوات ملائمة لمنع البطالة. وتكون الهستدروت وارباب العمل شركاء في تطبيق هذه السياسة.

ـ تشكل لجنة متابعة مشتركة مهمتها متابعة تنفيذ الاتفاق وتخطيط الخطوات المطلوبة لفترة ما بعد الاتفاق.

ـ تعمل اطراف الاتفاق سويا من اجل زيادة انتاجية العمل والانتاج.

ـ ستفرض اعباء، بنسب مماثلة لتلك المفروضة على الاجراء وفقا للاتفاق، على اصحاب المداخيل من غير الاجراء.

هذه هي النقاط التي تضمنتها «صفقة الرزمة» التي تم التوقيع عليها بالاحرف الاولى يوم الجمعة ١٩٨٤/١١/٢ من جانب الحكومة والهستدروت وارباب العمل، ثم تمت المصادقة عليها من جانب الاطراف الثلاثة يومي ٢ و ١٩٨٤/١١/٣ (**عل همشمار**، و **دافار**، ١٩٨٤/١١/٤). لكن صحيفة دافار (**المصدر نفسه**) اشارت الى ثلاث نقاط اخرى قالت انها تشكل الملحق السري للصفقة. وهذه النقاط هي:

١ ـ تتم ملاءمة سعر الصرف مع جدول غلاء المعيشة منذ بداية العمل بالصفقة. وتم الاتفاق على ان يتحرك السعر الواقعي للفائدة بنسبة ١ بالمئة نحو نهاية الفترة.

٢ ـ تحرر الحكومة ارتباطاتها المجمدة في الوقت نفسه وبشكل يتلاءم مع تقليص الميزانيات.

٣ ـ في الاسبوع الاول لصفقة الرزمة تكون الفائدة، في القطاع الاقتصادي، بنسبة ١٦ بالمئة، ومن الاسبوع الثالث بنسبة ١٥ بالمئة وهذا يتضمن عمولة التحويل في اطار حصص الاعتمادات المصادق عليها.

لم يمض يوم على التوقيع على اتفاق «صفقة الرزمة» حتى بدأت الخلافات لناحية تفسير ما تضمنه. ففي تصريح لصحيفة دافار (**المصدر نفسه**)قال السكرتير العام للهستدروت، يسرائيل كيسار، ان الهستدروت تصر على ان تجميد الاسعار في اطار صفقة الرزمة ينطبق على السلع كافة، بما فيها تلك التي تتلقى الدعم الحكومي. وكان السكرتير العام للهستدروت يعقب على تصريح لوزير المالية اسحق موداعي ادلى به للتلفزيون الاسرائيلي وجاء فيه ان التجميد لا ينطبق على اسعار السلع المدعومة حكوميا، رغم ان الحكومة ستتصرف بحكمة في رفع اسعار هذه السلع، وفقا لروح اتفاق «صفقة الرزمة».

غير ان الفضيحة على هذا الصعيد تمثلت فيما نسبه بعض المراسلين، او على الاقل المح اليه، بشأن تنسيق مسبق بين المنتجين ووزارة التجارة والصناعة بالنسبة لاسعار السلع التي تضمنتها لائحة الوزارة كاسعار مجمدة وفقا لاتفاق «صفقة الرزمة». فقد تبين من مقارنة بين السعر الجديد لبعض السلع الواردة في اللائحة ان هذا السعر قد اخذ بالحسبان فترة التجميد، وجرت زيادته بنسبة قاربت الضعفين في بعض الاحيان (**هآرتس**، ١٩٨٤/١١/٩) الامر الذي جعل الحديث عن تجميد الاسعار مجرد خدعة وتضليل.

وفي خضم الجدل حول التجميد، ادلى وزير المالية، اسحق موداعي، بتصريح (**هآرتس**، ١٩٨٤/١١/١٩) قال فيه انه وبموافقة اطراف «صفقة الرزمة» ابقى الباب مفتوحا امام احداث تغييرات في الاتفاق اذا اقتضت الحاجة ذلك، من اجل تخفيف الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وبذلك، عاد الوزير موداعي الى ما سبق والمح اليه عشية الاتفاق